

التنمية المستدامة والتوجهات في السياق السياسي

أ. تيب محمد.

معهد الحقوق والعلوم السياسية،

المركز الجامعي آفلو.

ملخص:

يكاد يكون التنمية المستدامة مفهوماً معقداً وذا شجون، وهو من المسائل الخلافية والمفاهيم الأساسية التي يصعب تطبيقها في الحياة الإنسانية لأنها واجهت وتواجه تحديات كبيرة في جميع الميادين خاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي منه وما يشهده اليوم من ممارسات شنيعة وتجاوزات خطيرة في معظم دول العالم، وهذا ما يجعل تطبيق معانيها مجرد أوهام، لكنها تكتسب معانيها ومفاهيمها ومقومها الأساس من البيئة الموجودة فيها فكلما كانت البيئة تتسم بالثقافة* والقيم الإنسانية ومركزات التأصيل والترسيخ و إستراتيجيات الحماية البيئية والعمل عليها وتفعيلها وتعزيزها بشكل مستديم كلما اكتسبت التنمية المستدامة قيمة وهذا ما يعزز المفهوم سياسيا في إدارة التنمية السليمة بيئيا، هنا تظهر العلاقة الواضحة بين البيئة والتنمية لأجل تحقيق تنمية مستدامة قابلة للاستمرار.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، استشراف المستقبل، التنمية السليمة بيئيا.

Abstract:

The sustaining Advancement is a concept that can be complicated, and it is one of the problematic and main concepts which are hard to apply in human life, because it faced and actually faces big challenges in all fields especially the economic, the social and the environmental one which is due to what is happening in the world as dirty attitudes and dangerous works in most countries, and thus, this makes its application of their meanings just an allusion ; however ; it brings its meaning and concept from the surroundings environment .So, when the environment is characterized by culture, human values, the original background, and the strategies of environmental protection and the practice on it by sustaining supporting. It will be more valuable and as a result, it supports this concept politically in the correct Advancement from the environmental side. Thus, this appears the relationship between the environment and development in order to achieve a sustaining Advancement which can be progressive.

المقدمة:

المفهوم من زوايا جديدة فهذه التناقضات والحالة التي نحن فيها اليوم هي دعوة ملحة إلى الدخول في حوار سياسي ثقافي حضاري مقارن، يهدف إلى تشخيص وشعور وإدراك بخطورة الوضع الحالي هدفه النظر باستشراف للمستقبل واستبصاره بمسار ورؤيا تحفظ للإنسانية كرامتها وبقاءها، وحفاظ على الحاضر الذي هو نتاج تدفق لما حصل، هذا يعني أن ننظر إلى الماضي ونتبين ما سيكون عليه المستقبل، ولا شك في أن كل

أدى الإقرار الواسع بالآثار السلبية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات، إلى بروز مصطلح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل دوليا، إلا أنه مفهوم لا يزال يشوبه الغموض والضعف منذ أن ظهر ولا يزال هذا الأمر الذي قلل من تحقيق أهدافه وأبعاده، وهذه المحدودية جعلت الكثير من الباحثين المختصين يعيدون النظر في

- المحور الأول: التنمية المستدامة والبيئة ثنائية جامعة أم مانعة.
- المحور الثاني: مرتكزات التأصيل والترسيخ لمفهوم التنمية المستدامة.
- المحور الثالث: التنمية المستدامة وحماية البيئة ضرورة سياسية.
- المحور الأول: التنمية المستدامة والبيئة ثنائية جامعة أم مانعة.

أولاً: ما التنمية المستدامة - المفهوم العام والمقاصد:

- كان مفهوم التنمية، منذ الخمسينيات إلى غاية السبعينيات بصوره التقليدية، الأكثر رواجاً يركز على أهداف تنموية اقتصادية بحتة وأهم هذه الأهداف التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية *Economic commission for Latin America *ECLA** وكانت أول من قدم مفهوماً دولياً للتنمية وهي:
- ضرورة إعادة توزيع منافع التقدم الاقتصادي بصورة أكثر عدالة.
- خلق فرص عمل للقوى البشرية المتزايدة.
- توفير الحاجات الأساسية للسكان⁽²⁾.

هذه الأهداف إلى حد بعيد تعد سليمة لكن وصلت إلى طريق مسدود حيث الاختلالات الهائلة وعدم التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هذا الأمر الذي أفقدها إستراتيجيتها حيث انتهت بأزمة اقتصادية في الثمانينات أنهت مسيرتها، ثم برزت فكرة الاستدامة لأول مرة في إستراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة في عام 1980، وأهم ما نصت عليه وثيقة الإستراتيجية تأكيداً أن تدمير البيئة لم يعد قاصراً على الدول الصناعية بل تعداه إلى الدول النامية أيضاً، كحالات الفقر السائدة والنمو السكاني والحالات الاجتماعية الأخرى، وهنا الفكر التنموي أصبح ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه مهدد للبيئة⁽³⁾، ثم وسعت هذه المفاهيم من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بصور تقرير "برندتلاند Brandtland" المعنون "مستقبلنا المشترك" جاعلاً قضية التنمية المستدامة قضية دولية تشكل هدفاً لكل الدول الصناعية والنامية على حد سواء، وفي هذا

المحاولات بشكل أساسي تعود للإدارة والسياسة في إدارة البيئة لجعل حياة الأفراد إما تتجه نحو الأفضل أو تتجه نحو الأسوأ.

الهدف هو إذاً كيف نصل إلى تنمية مستدامة قابلة للاستمرار وما هو السبيل للوصول إليها عبر مرتكزاتها، وكيف تُغرس بإصرار حكومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى هل التنمية بما هي عليه اليوم قابلة للاستدامة، وهل مضامينها تدعو إلى حماية فرص حياة الأجيال المقبلة فضلاً عن فرص حياة الأجيال الحاضرة، وإلى حماية البيئة التي تتوقف عليها الحياة كلها، فهل بإمكاننا تحقيق التنمية والقضاء على أشكال التلوث من خلال تغيير نُظْمنا الاقتصادية والاجتماعية أو تغيير بُناها، أم هذا يعتبر وهماً فقط؟ وماذا عن الأنظمة والدول التي أهدرت قروناً وسنين ولم تحقق التنمية هذا يعني أن هناك أسباباً تمنع ذلك بالرغم من توصيات المؤتمرات العالمية لموضوع التنمية المستدامة والحلول التي تقدمها أم هي مجرد شعارات لحلول أزمت الحاضرة لأنه لا يمكن استدامة التنمية، فلا يمكن لحضارتنا أن تستطيع العيش دون مصادر الطاقة الملوثة تلك، لأن أنواع الطاقة المتجددة التي يمكن أن تحل محلها بحيث يمكن الحفاظ على مسيرة التنمية مازالت غير متاحة إلى حد كبير فهي لا تتعدى نسبة "8%" من مجموع الطاقة الاستهلاكية في العالم⁽¹⁾.

ضف إلى ذلك أن تكلفتها باهظة جداً وعليه وجب على الحكومات أن تطور مصادر الطاقة بأقل تكلفة، لأن المصادر الرئيسية التي تحرك الاقتصاد العالمي ممكن أن تنضب، وكذلك عليها التعامل بأكثر رشاده وحكمانية في إدارتها للبيئة وتعاملها معها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً للحفاظ على بقائها وموارد أجيالها القادمة، وهذا لا يتحقق بالوعظ البيئي وإنما ببناء مواطن ومؤسسات عادلة ومنصفة تعمل على التحسين والتطوير المستمرين، والسؤال الرئيس هو هل الدفاع عن البيئة وإحلال التنمية المستدامة ضرورة سياسية وما انعكاساتها على الحكومات والمجتمعات؟ وما هو الوضع الذي يُمكننا من التوازن والانسجام بين ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي المبني على نظام تقنيات يحترم البيئة ويعظم فوائدها؟

وسنحاول الإجابة عن التساؤلات المطروحة من خلال

المحاور التالية:

بحيث وسعت خيارات الناس وهنا وجد المفهوم أكبر سند له في هذا الكتاب.

تنطلق التنمية المستدامة من أهداف المجتمع قريبة المدى وبعيدة المدى هذا الوضع يفرض بدوره استمرارية التطور والتطوير لمكونات النهج انسجاما واستجابة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحصل في المجتمع. بإعطاء الفرصة للفقراء وذوي الدخل البسيط والأولوية للضعيف وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم وتعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها وموالية للطبيعة، لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بمكافحة الفقر، تقليص البطالة، خلق العمالة، تحقيق الاندماج الاجتماعي، وتهدف الاستدامة ضمان حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة وهذا يتضمن بالضرورة تأكيداً لمبدأ الإنصاف بين الأجيال والمقصود بتتابع احتياجات الأجيال وتداخلها بصورة متوازنة ومستمرة وتوازن بين مصلحة الجيل القائم والجيل القادم والمستهدف كذلك من الاستدامة هو فرص الناس المتضمنة حرية ممارساتهم لقدراتهم الأساسية⁽⁹⁾. وهذا ما يعكسه التمكين وسنشرحه في المحور الثاني.

تعني الاستدامة الإنصاف داخل كل جيل بحيث يرتبط الحاضر بالمستقبل بناءً على الماضي فإن مسؤولية الجيل القائم هي الأخطر في هذا السياق لأن الحركة الديناميكية تبدأ منه حينما يبقى الجيل القادم في موقع المتلقي الذي لا يملك مساومة من خلال مواجهة تركه جيله الذي سبقه هنا يكمن شمولية المفهوم بحيث أنه يتجاوز اعتبار حماية الموارد الطبيعية والبيئية المادية لتتعداه إلى الغاية الكبرى وهي حماية الإنسانية المستقبلية⁽¹⁰⁾.

يعد مفهوم التنمية المستدامة ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي. التي يمكن أن تتماشى معه ومع سياساته العالمية ويؤكد "إستجلتز E. Stiglitz" على تقديم مفهوم واسع للتنمية وهي أنها عملية تحويل للمجتمع باعتبار أن التنمية هي إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الأفق أمامهم لتقليل إحساسهم بالاغتراب كما يذكر أن التنمية تسعى إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقر ليس فقط بإطالة الأعمار بل بتحسين نوعية الحياة⁽¹¹⁾.

التقرير تم تعريف التنمية المستدامة على أنها تنمية تضمن حاجات الجيل الحاضر دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتتمثل غاية التنمية الدائمة في إدخال تحسينات طويلة الأمد في الحياة البشرية⁽⁴⁾. فلا يهدد الجيل القائم احتياجات الجيل القادم.

يحتوي هذا التعريف على حماية الأجيال القادمة واثرتهم وترشيد استخدام المواد الطبيعية، وهكذا أصبح المصطلح جد معقد بأن كل المشاكل المجتمعية مرتبطة به تمام الارتباط ومع صدور التقرير الدولي الأول للتنمية البشرية في عام 1990 حينها وقع التحول النوعي حيث اكتمل لقاء ثلاثي تاريخي تضمن في وقت واحد تأكيد النمو وتوزيع الدخل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة وإعادة تجديدها⁽⁵⁾.

حينما عقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في الفترة من 3 إلى 14 يونيو 1992 كانت لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية وكانت لحظه تأسيسية في سياق فهم الإنسان للبيئة ولعناصرها ومكوناتها ومشكلاتها والتهديدات التي تواجهها⁽⁶⁾، هنا أعطي المفهوم الكامل ووثيقة المبادئ المتعلقة بالإدارة السليمة للبيئة حيث أصبحت الوثيقة الرئيسية في شأن التنمية المستدامة على الصعيد الدولي فمفهوم التنمية المستدامة مفهوم شمولي يشمل كل ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وبني وتراكمي، يقبل كل الأفكار التراكمية للتنمية وحماية البيئة، وتطوري يسعى للأفكار الجديدة ومساهمات جديدة وتشاركي، بحيث أنه مفهوم ينجح بمشاركة جميع الفاعلين، وتوازن لأن المفهوم لا يتحقق مبتغاه إلا باحترام البيئة والبيئات الأخرى وتوازن بين الحيوان والنبات والإنسان وأخلاقي بتربية وتكوين الأسرة التي هي الركيزة الأولى وفي العلاقات بين الجار وجاره وغيرها واجتماعي بحيث أن الشعور بالظلم وإدراكه والفقر والاستضعاف يضعف المفهوم ومستقبلي استشرافي ارتيادي نحو المستقبل وما يجب أن يكون، وكأن التنمية المستدامة هي عملية تحول المجتمع في سلوكه وتصرفاته، وهذا لا يتم بقانون أو قرار إداري وإنما بتوفير البيئة المناسبة للتنمية⁽⁷⁾. فالتنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامع الإنسانية⁽⁸⁾.

Carbon Dioxide الناشئ عن الاحتراق والذي سيؤدي إلى إحتباس أشعة الشمس في الجو الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع درجة الحرارة على نطاق العالم أجمع، وينتج عنه تغيرات في الطقس ويمكن فياضانات في المناطق الساحلية لإرتفاع درجة حرارة المحيطات⁽¹⁶⁾.

كشفت البحوث التي أجريت أثناء العقد الماضي عن غازات أخرى لديها خصائص الإحتباس الحراري مثل الأكسيد النيتري والميثان ومركب الكربون الكلوري الفلوري وأوزون التروبوسفير⁽¹⁷⁾. تدمير التنوع البيولوجي وخسارة الأنواع والإنقراض والإبادة الكلية جراء عدم تغيير السياسات والإحتكار والتنافس القاتل للموارد بين الدول والنهب الممنهج لتروات الأرض وخيراتها وكائناتها، هذا من الجهة البيئية ومن الجهة الاجتماعية والإقتصادية نجد الأفات و إنتشار الأوبئة و التخلف، الجهل وظلماته وكثرة الأمية وغياب التعليم، وغياب الوعي، الجهوية، الحقد والحسد والضعف، وغياب الثقة مما ينشئ عنه جو غير مستحث يثير القلاقل النفسية والكراهية واليأس الخفي وينشئ أجيال مستقبلها مظلم، والتفاوت العريض بين طبقات المجتمع وتتفشى الجريمة والانتحار واستخدام المحذرات وارتفاع معدلات الطلاق وتفتك الروابط الأسرية غياب تام للعادات والتقاليد وعدم إحترامها، تفشي النزعة التشاؤمية لدى الشباب،

كما يعتبر الهروب من الأرياف والبوادي، طلبا للعلم والعمل، إحداث للضغط السكاني في المدينة بدون انسجام مع المتطلبات الحياتية وانعدام أشكال السكن الصحي والأزدحام الغير طبيعى في المدن والقنطرة المنتشرة في كل مكان مشكل النفائات الخطرة الكيميائية والعادية وعدم رسكلتها أو يبحثون عن العيش في الغابات فيفسدوها ونفقد الريف الأخضر اليانع، وبالتالي هدر الموارد وتدهور الأرض وتصحرها، تدهور الغابات واحتراقها المتعمد إجتثاث الأحراش ما يزيد من سرعة تدفق المياه وبالتالي ازدياد تعرية التربة وتراكم الطمي في الأنهار والبحيرات⁽¹⁸⁾.

من الناحية السياسية، نجد ظواهر الركود، كونية السياسات، العقلية السياسية الدوجماطية، العقلية الإدارية الدوغمائية، المستويات الفكرية المتدنية فكلها إشكالات مهددة لإنسانية الإنسان، أغلب هذه المشكلات

نشعر بالتنمية المستديمة ونذكرها حينما يتم التقليل من حدة التلوث والفقر والبطالة وتخفيض معدلات النمو السكاني وتوزيع أكثر عدالة للموارد والموجودات، وجعل البشر أكثر تعليما وصحة وتديبا ومهارة واستهداف حكومة أكثر تشاركا وأقل مركزية، وتجارة واقتصاداً أكثر ليبرالية، وإدراك أكبر لطبيعة النظام البيئي وتنوعه⁽¹²⁾، وأكثر من ذلك تتحقق التنمية المستديمة حينما يكون المواطن غير ملوث فكريا فبتلوث عقله يلوث البيئة ويعطل التنمية.

ثانيا: البيئة والتلوث البيئي – المفهوم العام والمقاصد:

تعتبر البيئة كل ما يحيط بالإنسان في البيت والمدرسة والمجتمع وفي الأسرة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك ما يحيط به من الجغرافيا والطبيعة والمناخ وغير ذلك من الأمور⁽¹³⁾. ضف إلى ذلك الحيوان والنبات وما يحيط بهما وبالتالي البيئة نظام دينامي معقد وفيه كثير من المكونات التفاعلية وهذه المكونات التفاعلية ما لم تسترشد بالاعتبارات الثقافية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية فإن كثيرا منها سيصبح له نتائج غير مرغوبة وفوائد قليلة أو حتى فاشلة تماما⁽¹⁴⁾. كل هذا يعرف بالتلوث البيئي الناتج عن عدم استخدام الإنسان لعقله وهو تلوث فكري يدمر البيئة ويحدث فيها خللات من الصعب التحكم فيها في كل الميادين أصبحت واضحة ومتعددة، وهي من المخاطر الكبرى التي تهدد الحضارة الإنسانية فالقوة التكنولوجية تسبق قدرة الطبيعة على تجديد نفسها ونرى ذلك بشكل متكرر على المستويين المحلي والقومي ويتمثل ذلك في هواء مدننا الملوث أو في بقع الزيت التي تملأ المياه الساحلية وتلوث البيئة البحرية وتلوث المياه في البحار والمحيطات والأنهار ووصل هذا التلوث الى المياه الجوفية بسبب التلوث النفطي ومصادره جراء غياب تقانات حديثة ومتطورة تحافظ على البيئة أثناء الحفر وكذلك في المراحل الأخرى التي تؤثر وتلوث المياه والتربة وتسرب السموم إلى الأرض وقاع البحار والمحيطات⁽¹⁵⁾، وغيرها من الأخطار الأخرى، وكذلك الملوثات الصناعية الكيماوية؛ فلقد أدت الكلوروفلور وكربونات Chlorofluorocarbons وهي عائلة من الموارد الكيميائية تدخل في العمليات الصناعية إلى إحداث ثقب في طبقة الأوزون Ozone وهي الطبقة التي تحميها من أشعة الشمس المهلكة وثاني أكسيد الكربون

وأوجدت إشكالات كبرى كال فقر والتصحر والأمراض والتمهيش وغياب الإنسانية والعدالة والحرية ،وقد أدى الضغط العام المتنامي الذي تدعمه النتائج العلمية بشأن الآثار المترتبة على الملوثات المختلفة والتدهور البيئي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات إلى دفع الإرادة السياسية الضرورية كما أن المناقشات التي دارت في أوائل السبعينيات والتي تركزت على تلوث الهواء والمياه في الشمال، أوضحت حقيقة أن التدهور البيئي ليس ناجما فقط عن التصنيع بل عن الفقر والافتقار إلى التنمية⁽²²⁾.

تعددت الإشكالات البيئية بين الإنسان والنبات والحيوان ليس عدم توازن وخسارة فقط في حدوث عدم بل تؤدي كذلك إلى التأثير في إنتاج مواد صناعية وصيدلانية ذات قيمة، إضافة إلى ذلك الضغط الاقتصادي التنموي خاصة الشركات الأجنبية الكبرى حيث تستغل كل موارد الأجيال القادمة خاصة في دول الجنوب وهذا ما يؤثر على البيئة⁽²³⁾. يتخذ مفهوم التنمية أبعادا متعددة ويشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع البشري وعن طريق التنمية يتفاعل البشر مع البيئة الطبيعية ويؤثرون فيها فالتدهور الاقتصادي والتفكك الاجتماعي سلبا البيئة و فاقما حالتها وسيؤدي هذا إلى اضطراب أمني ومعاناة إنسانية.

يعتمد كل البيئة والتنمية اعتمادا متبادلا وأن كلا منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر⁽²⁴⁾. البيئة هي حيثما نعيش جميعا والتنمية هي ما نفعله جميعا في السعي لتحسين حياتنا في هذه البيئة وهذان المفهومان متلازمان ولا ينفصلان وعلاوة على هذا ينبغي أن تعتبر قضايا التنمية حاسمة من جانب القادة السياسيين⁽²⁵⁾، وهذا قد ظهر بشكل مباشر وجلي من خلال مؤتمر قمة الأرض بريتو دي جانيرو على غرار توضيح بعض الروابط بين البيئة والتنمية من خلال مؤتمر استكهولم في عام 1972 ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المكسيك 1974 وغيرها من الندوات والمحافل والدراسات والمؤتمرات إلى غاية ريو دي جانيرو ويتطلب هذا إدارة بيئية لمواصلة التنمية القابلة للاستمرار التي تضمن للجيل الحاضر جميع متطلبات الحياة و ضمان لمستقبل الأجيال الذين هم فينا، وهذا الدور لابد أن تقوم به الحكومات في رسمها للسياسة العامة.

منشأها سياسي الأصل من خلال التنافس على السلطة والحكم مما ينشأ الظلم وغياب العدالة وظهور أشكال الفساد المتعددة وانعدام الوضوح يعني غياب الشفافية، الترقيع والتلفيق الإداري والسياسي بالأساليب الدفاعية وغياب التخطيط ذو النظرة والبعد، التغريب والضعف وإتباع الآخر دون النظر إلى الخصوصيات، غياب التنظيم كأساس نجاح أي عمل إداري سياسي إقتصادي إجتماعي، غياب النقد كإيقاض للوعي السياسي والإداري إلغاء الآخر وعدم التعاون معه، غياب الأمانة والتخاذه والشكوك والدسائس وإقامة العراقيل الإهانات وإستخفاف وقطع الطريق أمام المواطن للوصول إلى حاجاته، فيولد الفقر وسوء توزيع الثروة الذي يستثير العنف خاصة عندما يزداد الفقراء فقرا إذ يعد الفقر أكبر عدو للبيئة ويمهد الطريق للعنف السياسي⁽¹⁹⁾.

كما يمكن الحديث عن مشكلات بيئية أخرى كالتمييز والإضطهاد والتسلط والإستبداد والعنف والطائفية وصولا للإرهاب الذي خرب كل صيغ التعايش وظهرت بسببه إشكالات عديدة كالخوف والطائفية وتدمير للإنسان وإبداعاته وغياب الحرية لأن التنمية هي توسيع لنطاق الحريات الأساسية وتوسيع نطاق الحريات الإنسانية ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار فالمشاركة السياسية والمعارضة جزآن تأسيسيان من عملية التنمية ذاتها فالحرية تفضي إلى التنمية وإلا يصبح الفرد بذلك محروما من شيء يراه عن حق شيئا قيما⁽²⁰⁾.

ستعمل التنمية غير القابلة للاستمرار على تفاقم المشاكل البيئية الموجودة حاليا بأشكالها هنا لا بد أن نسعى لتنمية بدون تدمير التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها⁽²¹⁾. فيجب تجنب استمرار تلويث الموارد التي لا يمكن إعادتها إلى ما كانت عليه كالهواء والماء والتربة الصالحة للزراعة، لابد من حوار ثقافي حضاري مقارن يحفظ للإنسانية بقاءها.

ثالثا : العلاقة بين البيئة والتنمية.

كما ذكرنا في السابق كإشارة إلى التسلسل التاريخي فإلى غاية السبعينيات ثم الثمانينيات، زاد الاهتمام بالبيئة وذلك للنمو الاقتصادي الصناعي الكبير التي عرفته الدول الكبرى حيث بدورها لوثت الأرض والهواء والماء وغيرها من المكونات

عموما في شتى مجالاته سياسية كانت أم اقتصادية وهنا يظهر التفاوت المخيف الذي لا يستقر به المجتمع إطلاقا فتععدم التنمية بمستوياتها وأنواعها وأبعادها وتنعكس سلبا على الأمن والاستقرار ويفتح مجال أوسع أمام الفساد والانحراف.

يرى رولز أن المجتمع الحسن التنظيم هو المجتمع الذي ينظمه وبكفاءة مفهوم سياسي للعدالة لتحقيق الخير بعيد عن المنفعة الخاصة⁽²⁷⁾. وهذا ما يهمننا كدارسين لحقل العلوم السياسية وهذا من الأهداف الكبرى كركيزة أساسية للتنمية المستدامة وحتى نفك المفاهيم المتشابهة بمفهوم العدالة ونصل للمفهوم الواجب الأخذ به نجد أن المساواة هي فكرة صاغها نظريات العقد الاجتماعي بأن المواطنين يعتبرون أحرارا ومتساوين⁽²⁸⁾. وهذا ليس في صالح العدالة إطلاقا يمكن أن نسوي بين المواطنين وعدم التفريق والتمييز في العرق وفي الدين وفي الجهة وفي قضايا الشأن العام كالحق في التعليم والرعاية الصحية والسكنية لكن هذا لا يعنى أن لا تتدخل الجهات المسؤولة وتعيد النظر في السياسات والقوانين، للاستفادة من طموحات المواطنين وفرصهم وقدرتهم⁽²⁹⁾. لخدمة التنمية هنا يتدخل مفهوم الإنصاف لتحقيق الشكل الراقي للعدالة وما جاء به روسو لإقامة نظام إجماعي سياسي قائم على مبدأ المساواة بين البشر حيث تختفي فيه تخوم التفاوت وما تبعه من ظلم ونزاعات⁽³⁰⁾. هذا يقتل العدالة عن طريق المساواة بحيث أن المساواة تلغي الفروق بين أفراد المجتمع وتنعدم الاستثمارات وتقلص دائرة التنمية ولا وجود للإبداع والاجتهاد لأنه متساوي مع الآخر فالمساواة ليست بالمبدأ الأخلاقي وإنما تنشر إشكالات أخطر فيما بعد.

انطلاقا من أن الإنصاف هو حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته⁽³¹⁾. واعتباره كآلية لتحقيق العدالة، تتنوع وتتعدد المشاريع التنموية من خلال إنصاف ومراعاة التراتب الاجتماعي في كل إضافة ومجهود وإبداع سواء من طرف الفرد أو المؤسسة أو السياسات بعد تقييمها.

يظهر شكل العدالة الراقي بالإنصاف، الاتزان والاعتدال وتختفي تدريجيا الخلخلات، فعندما كان أفلاطون يرسم صورة مدينته الفاضلة جعل مبدأ العدل أساس تلك الجمهورية بتعليم روح الاعتدال بالمساواة وصولا إلى مساواة

يمكن اعتبار العلاقة بين البيئة والتنمية غير واضحة إذ أن النمو الاقتصادي يجلب دائما مخاطر الإضرار بالبيئة لأنه يضع ضغطا متزايد على موارد البيئة لكن صانعي السياسة الذين يهتدون بمفهوم التنمية المستدامة سيعملون بالضرورة على تأمين بقاء الاقتصاديات المتنامية قوية الاتصال بجذورها البيئية وإن هذه الجذور تحضى دائما بالحماية والرعاية لتستمر في دعم النمو على المدى البعيد لذلك فإن حماية البيئة أمر متأصل في مفهوم التنمية المستدامة باعتبارها بؤرة التركيز على مشاكل التنمية وليست مجرد أعراض لهذه المشاكل⁽²⁶⁾.

المحور الثاني: مرتكزات التأصيل والترسيخ لمفهوم التنمية المستدامة.

لا يتم مجابهة الوضع البيئي والتنموي المتردي سواء كان المحلي أو العالمي معالجته إلا بمرتكزات تأصيلية تتحدد في وسائل وأدوات تنظيمية وواضحة وتفعيلها وهنا يكمن التوازن والاتساق بين الأبعاد المختلفة والبيئات المختلفة، وتحكم في النتائج دون أي تضارب فيما بينها.

أولا : العدالة كإنصاف لتحقيق التنمية المنتظمة بغية الاستقرار.

أصبح من الضروري إدخال المفهوم السياسي للعدالة في التنمية وذلك لأهميتها في الوقت الراهن وهذا لتنعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية والإدارية لتحقيق المنافع العامة وتضمن حقوق كل الأطراف الفاعلة في عملية التنمية فالإنسان منذ أن يولد يطمح إلى تحقيق العدالة ويحلم بها إن صح التعبير ودائما يبقى يتغنى بها في كل مجالاته ومن هنا نفهم لماذا ركز الفلاسفة القدامى كأرسطو وأفلاطون وكونفيشيوس على هكذا مفهوم إضافة إلى ميشال فوكو و ماكس شيلر وبرتراند رسل وابن خلدون حيث يقول أن الاجتماع البشري لابد أن يدار بالعدل والفرابي والمفكر السياسي ذو البعد الإنساني جون رولز وغيرهم، حيث نظروا إلى أن الاقترب من العدالة حتى تتحقق كقيمة سياسية تحقق للنظام الأمن والاستقرار، وفضيلة اجتماعية لسد الفجوات، وانعدامها يؤدي إلى الفروقات الاجتماعية وظهور القلاقل والنفسيات الساخطة فيكثر الفقر والبطالة والتطرف والجوع ويتأزم الوضع العام

فيخلق نظام التعاون الاجتماعي به يظل النظام السياسي منصفاً عبر الزمن من جيل إلى الجيل الذي يليه فبقاء الدولة مرتبط بمشاركة وتعاون اجتماعي⁽³⁷⁾. عن طريق التطوع وتعاون الجمعيات وتعاون المؤسسات للمواطن وللدولة هذا يخلق الحس بالعدل فإعمار ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية والدمار الذي عرفته كان بأسباب متعددة منها التعاون الاجتماعي فظهرت وبرزت للعالم كقوة صناعية وقوة اقتصادية أذهلت العالم هذا ما يسمى برأس المال الاجتماعي⁽³⁸⁾ من أجل التغلب على المآزق الاجتماعية ومثال على ذلك عدم استخدام السيارة الخاصة للإسهام في توفير هواء نقي سوف يستفيد الكل من الهواء النقي حتى لو لم نشترك في الإجراءات⁽³⁹⁾ فلا يتطور المجتمع إلا بثقافة سياسية وإبرادة سياسية⁽⁴⁰⁾ هنا الثقافة هي التي تلعب الدور وإذا كانت الثقافة مغيبة مثل ما هو موجود في الديناميات اليتيمة تصبح المساهمة في حماية البيئة هامشية، وبالتالي تحسين نوعية الحياة بالتوزيع الأعدل للثروة والتوفير الأوفى لأسباب الرفاه الاجتماعي كموضوع للاهتمام إلى صنع السياسة⁽⁴¹⁾. وغياب الإنصاف من شأنه أن يلغي خيارات الناس، وبالتالي تطويق إنسانيتهم في الصميم⁽⁴²⁾.

ثانياً: التمكين أساس التنمية.

يمكن النظر إلى التنمية بأنها عملية تمكين في الأساس ويمكن استخدام هذه المراكز للمحافظة على البيئة وإغنائها لا لإهلاكها⁽⁴³⁾. فيعتمد التمكين على الاستفادة من قدرات الناس دافعا إلى تعزيز خياراتهم، وهذا بدوره يأتي داعما لانفتاح آفاق حريتهم ولكن هذا يبقى مرهونا بمستوى القدرات، حيث تأتي العلاقة طردية في كلا الاتجاهين من ناحية ثانية فإن فاعلية التمكين تتعاظم مع درجة المساهمة في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تحول الأفراد من مجرد منتفعين إلى مشاركين في عملية خلق وزيادة قدراتهم⁽⁴⁴⁾. فمن خلال التمكين تتوسع حرية الاختيار والحركة وزيادة قدرة الأفراد وسيطرتهم على الموارد والمصادر والقرارات التي تؤثر على حياتهم فعندما يستطيع الناس ممارسة اختياراتهم الحقيقية تزداد سيطرتهم على حياتهم⁽⁴⁵⁾. إلى هذا الحد ذهب جون فريدمان في تعريفه للتمكين بأنه لا يتطلب تغيير علاقات القوة السائدة التي تعني زيادة الوصول إلى أسس القوة الاجتماعية فقط بل يتعداه إلى تحويل القوة الاجتماعية إلى قوة سياسية قادرة على تحويل المطالب السياسية إلى حقوق شرعية⁽⁴⁶⁾. وعرفه برنامج الأمم المتحدة

تتضمن اللامساواة⁽⁴⁷⁾ وهذه الحالة نسميها العدالة كإنصاف فالسياسات التعليمية تبدأ بالتساوي ومع الوقت يبدأ يظهر الفروقات هنا يتدخل الإنصاف الذي يستطيع بدوره أن ينتشل الإنسان مما يعانيه من ظلم وتغلب واستعباد إلى قمة الحرية والازدهار والتقدم⁽⁴⁸⁾. كذلك يرى رولز أن ما يهيمه هو ظهور ظواهر اللامساواة في المجتمع⁽⁴⁹⁾. فالداي لضبط حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية هو لمنع قسم من المجتمع من السيطرة على بقية⁽⁵⁰⁾. فالاجتماع الفاضل يبدأ بالتعليم وهو شرط أساسي ثم بالتدرج تبدأ تظهر الفوارق وتنوع الفئات في المجتمع وتصبح لكل له مكانته هنا الأصلح والأذكى هو الذي يبقى ويصنع السياسات للوصول إلى الدولة العادلة لأن الأفراد يحبون العدالة بطبيعتهم وعلى الدولة أن تعمل على تعليم الأفراد حب العدالة ولا بد أن يتعاون كل أجزاء المجتمع تعاوناً متوازناً فيه الخير للجميع⁽⁵¹⁾. فالترية والتعليم هي هدف من أهداف التنمية المستدامة لكن لا بد من وضعها الهدف الذي تتحقق منه الأهداف الأخرى ومن هذا نجد اهتمام المفكرين بهذا لإدارة الدولة على الوجه الأكمل مما قد يحقق للشعب الأمن والرفاه.

تخدم العدالة باعتبارها مؤشر إنصاف، من الأسس الرئيسة للتنمية المستدامة الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية دون أن تمس البيئة بضرر وتنمية بدون عدالة بالتأكيد تصبح عرضة التشويه ولكل أنواع اللاتوازن بين القطاعات وتبتعد كثيراً عن تحقيق النتائج وهذا ليس في مصلحة النظام في تحقيقه للتنمية، فالتنمية هي أن لا يدفع الضعيف ثمن أخطاء سياسات غير عادلة فالأخذ والاستقامة بالعدل في صياغة برامجها وتنفيذها ومراجعتها باستمرار وهنا تظهر عواقب العدل الكريمة في الأجيال الحاضرة وتنقلها للأجيال الأخرى وهذا ما لخصه تقرير التنمية البشرية إلى أن التنمية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف داخل الأجيال⁽⁵²⁾. إذ تمسكت بالمبادئ والعكس ذلك النتائج تكون وخيمة بالنسبة للدولة الظالمة وعلى الجيل الذي يليه حين يتربى على هكذا تنظيم غير منصف فمستقبله مظلم وبالتالي على النظام أن يفعل ويُفعل التنمية عن طريق مؤسساته بإنصاف ويحد من أوجه الفقر والبطالة والفساد وهدر المال العام عن طريق الإنصاف.

من خلال الإنصاف تتحقق التنمية العادلة فتحافظ على موارد الأجيال الحاضرة وموارد الأجيال القادمة الذين هم فينا

للمشاركة في عملية تشكيل الحياة العامة من خلال مجموعة من الوظائف⁽⁴⁹⁾. ويضمن التمكين الحقوق الأساسية للأفراد والاستجابة السريعة للحاجات المتمثلة في الحرية والتعليم فهو ركيزة للوصول إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتساهي الأفراد في الحصول على نفس الفرص بإنصاف كل حسب قدراته هذا يعني توفير الظروف المناسبة للأفراد حتى يتمكنوا ومن رفع إنتاجيتهم وإنتاجيتهم من يحكمه وغياب التمكين يعني غياب التنمية فيصنع الفارق بأساليبه وأدواته بازدهار أنشطة فردية وجماعية متنوعة ومنه تتحقق المشاركة في الحركات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا: الاستغلال والتسخير لأجل العمارة.

المفهوم مرتبطان فاستغلال الإنسان لا بد له من تسخير للموارد، فالمهمة هي حسن الاستغلال ومهمة التطوير والإبداع والعمارة ومواجهة التحديات بدون أي إفساد في الأرض أو تبذير وتحقيق قدر أكبر من الوفاق بين الإنسان وبيئته كذلك هنا قد حدد القانون الإلهي أبعادهما وقوانينهما ونظمهما وأحجامهما بما يتلاءم والمهمة الأساسية لخلافة الإنسان في العالم وقدرته على التعامل مع ما سخره تعاملًا إيجابيًا فاعلاً⁽⁵⁰⁾، لخدمة الحضارة الإنسانية والبقاء هذا من جهة ومن جهة أخرى التنمية تتوقف على ضمان تسخير الموارد الكافية لتلبية الحاجات والمطالب المجتمعية ومطامحها وجلب التقانة والتقانة الحديثة الملائمة وتمكين الإنسان هو الذي يساهم في خلافة الإنسان في الأرض وفريضة إعمارها فيها يصبح العمل ضرورة على أساس القيمة بالتعاون مع بقية العناصر الإنتاجية⁽⁵¹⁾. فإعمار الأرض لا يكون إلا بمؤسسات عادلة وتنمية مستدامة، وباستأصال الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية هنا التأكيد على ضرورة تشجيع رأس المال الاجتماعي وزيادة الاستثمار فيه وضرورة ترسيخ حقوق المواطن بوصفها صمام أمان يرفع مصالح الأفراد ويحفظ حرياتهم دون أدنى اعتبار للشرائح الاجتماعية أو الفئوية التي ينتمون إليها⁽⁵²⁾. هنا لابد أن تظهر ثقافة المواطنة لكي تركز عليها التنمية المستدامة هذا الأمر الذي جعل المفكرين ينادون بالاستثمار في الإنسان كضرورة حيوية وتعليمه وتكوينه وبناءه وكل هذا يعود إلى استخدام الإنسان إلى عقله وهذا هو هدف استخلافه في الأرض فهذا الإنسان الذي أعطاه عقله الثقة بنفسه اندفع إلى تحمل مسؤولية الأمانة التي عرضها الله على

الإنمائي بأنه تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير وأنه عنصر أساسي في نهج الإمكانيات ويشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان كما يرتبط التمكين الذي يعتبر قيمة جوهرية بالعديد من نتائج التنمية⁽⁴⁶⁾. وعليه تحتاج عملية التنمية المستدامة إلى التمكين لتقوية أفراد المجتمع من أجل بيئة متناغمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتقانيا لدحض كل أنواع التمييز والتهيش والاستبعاد والإقصاء المعتمد لشرائح المجتمع لضمان التكافؤ في استخدام موارد المجتمع، والتحرر من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعوق النشاطات الاقتصادية وفي المشاركة عموما، فالتمكين (كعمارة) هو بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع، ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية إلى أقصى حد مستطاع في تحقيق التنمية هنا تزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد الهيمنة الأجنبية ويزداد قوة الدولة في النظام العالمي وتزداد المكاسب من العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا⁽⁴⁷⁾.

يتضمن هذا، بدوره إفساحا لمجال أوسع محتمل لحركة الجماهير و مشاركتها في صنع التقدم ورسم سياسات التنمية انطلاقا من احتياجاتها الفعلية إلى التركيز على الاحتياجات الرئيسية⁽⁴⁸⁾، هذا لا ننسى بأنه لا تنجح الإستراتيجية إلا بالمقارنة والنظر عالميا والتطبيق محليا، هنا الحاجة إلى تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي للوطن وللمواطن فبالتمكين تحرر الطاقات الكامنة للمواطنين وإطلاق قدراتهم المحبوسة على العطاء والإبداع، وتحرير قوى الإنتاج من القيود المؤسسية والعلاقات التطبيقية التي تحول دون انطلاقها، وتحرير إدارة المجتمع ككل ومن الضغوط الخارجية وعلى النقيض من أوضاع التبعية فهي سيطرة المجتمع على شروط تجددته وتطوره. هذا لا يتحقق إلا برغبة وإرادة وإصرار وصرامة وثقافة سلطة سياسية، ولابد للتمكين أن يبقى دائما ومستمر ولا ينقطع بتغيير الأنظمة السياسة للجيل الحالي والجيل الذي يعقبه بحصول على الأفراد على احتياجاتها عن طريق السماع لمطالبها والاستجابة لها ليصبح في الأخير مواطن نافع لنفسه ولمجتمعه هنا نشعر بقيمة التنمية المستدامة.

ينظر إلى التمكين، هنا، على أنه تحرير للإنسان من جميع القيود التي تحرمه من المشاركة في صنع البديل وتحرير من التخلف وهذا من وضيفة الديمقراطية التي هي تمكين الناس من التحكم بحياتهم الخاصة إضافة إلى جر المواطنين

الدولة⁽⁵⁶⁾. وكانت لمصلحة الشخصية الأمريكية وبدورها أصبحت كونية وشمولية تصدر كل سياساتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والصناعية والتكنولوجية وتجديدها بشكل ملحوظ للعالم فالمصلحة الشخصية في فهمها الصحيح هو الالتزام بأن تساعد بعضنا البعض ونقدم تضحيات شخصية لخير المجتمع المحلي الصغير والمجتمع كله ونشر التعاون فيه⁽⁵⁷⁾.

أشار توكفيل إلى أن الأمريكيين يشكلون جمعيات دائما وليس لديهم شركات تجارية وصناعية يشارك فيها الجميع وحسب بل جمعيات من ألف نوع فيشكلونها لتقديم التسلية وتأسيس المعاهد وبناء الفنادق وتشيد الكنائس ونشر الكتب وإرسال المراسلات الدينية إلى أقاصي العالم وهذه الطريقة فإنهم يشيدون المستشفيات والسجون والمدارس⁽⁵⁸⁾. فالمجتمع إذا كان منسجما ومتعاون ومتناغما وأكثر فضيلة ومساعدة للأخر لا يقسمه العرق والجنس والطبقات ويتجه إلى إعادة ربط الأفراد المشتتين ببعضهم وممارسة مواظبتهم ومواطنيتهم بصدق، وهنا لا بد أن نستعين بالطريقة الغاندية وتحالفاتها مع اقتصاد السوق في تعزيز اقتسام رفاهية العالم بالحب والمشاركة واجتثاث الشر فتستطيع هذه الفضائل جنبا إلى جنب مع اقتصاد السوق أن تساعد على نموذج عالمي يتوفر فيه العدل وقابلية الاستمرار وهذا ما يقيد الاستخدام المفرط والملوث للمورد الطبيعي⁽⁵⁹⁾. ولا شك في أن هذا سيكون مهمة صعبة وستشمل بالضرورة على حوار القيم وحوار قد يفرق الناس أو يجمعهم يقرب فيما بينهم أو يباعدهم فتراجع القيم إما أن يتسبب في حدوث بعض أشد مشاكل المجتمع إلحاحا وضغطا أو يفاقمهما مثل الميل إلى الخصام والمنازعات والحقوق المكتسبة السهلة وسياسة المصالح الخاصة والمطالب التي لا تنقطع بحقوق جديدة لكن الإصلاحات التشريعية وحدها لن تفعل الكثير لتغيير الجذور الثقافية الأعمق غورا⁽⁶⁰⁾. بحيث، وكما كان يعتقد توماس هوبز في كتابه اللويثان، فقد وضع بنود السلام للحياة العامة ومنها الاحترام الأصل لحقوق الند وكرامته وأن يعترف كل شخص بالشخص الآخر على أنه مساوي له بالطبيعة ولا يصح بالفعل أو القول أو الصمت أو الإشارة بكرامية أو احتقاره للأخر⁽⁶¹⁾ هذا الذي يفرض إلى حرية الاختلاف التي تبقى سر الحركة التقدمية التي يمكن أن ينجزها الإنسان لأنها وحدها التي تشرع لواقع التنافس والفعل والإبداع⁽⁶²⁾.

مخلوقاته إنه بلا شك تشريف للإنسان ولكنه في الوقت نفسه تكليف يبقيه مسئولاً عن كيفية أدائه ولعل أول ما يحاسب عليه الإنسان هو مدى إفادته من توجهات عقله ونداءاته⁽⁵³⁾. هنا الإنسان هو الذي يتحمل المسؤولية تجاه البيئة وهو المسئول عن إصلاحها بعد تخريبه لها فيفعل السياسات وينجز ويبعد ويطور ويقترّب من الرشادة والحكمانية والديمقراطية ويتمكن من قهر الظلم وإقرار العدل بدل أن يخرب ويدمر ويفسد فلم يستخلف الله فئة بعينها لتكون هي السيدة بينما يأخذ الآخرون أدوار العبيد، ولقد أدرك أبو ذر هذا المعنى بشكل مبكر، وطلب من معاوية كقيادة سياسية الذي استولى على أموال المسلمين أن يعطيها لأصحابها وعندما أجابه معاوية بأنها أموال الله قال أبو ذر أعطيها للناس إذا فما لله هو للناس⁽⁵⁴⁾.

ينخدع الإنسان بالأساليب الظاهرية الدينية كما هو في الإعلام والدعاية وهذا ما يسميه على شريعتي بأشكال السحر المعاصر فالإنسان مسئول عن أداء رسالة الله في العالم وهو حامل الأمانة في الكون والطبيعة⁽⁵⁵⁾. حتى يتمكن من العيش بشكل متوازن ومتعادل وهذا ما فعله رجل السياسة كما سماه على شريعتي أبو ذر وأصحابه، المنطلق في هذا المرتكز يستهدف ويؤكد على العمل والكسب والحث عليه مؤكدا دور الإنسان كخليفة الله في الأرض فالعمارة مرتبطة به كمحور التنمية، فهو وسيلتها وغايتها في حدود حماية بيئته وضمان حقوقه، فكل شيء مسخر للإنسان، فאלله سخر للإنسان كل ما هو موجود حوله فهذا التسخير لا يمكن العبث به وإفساده وعدم إدارته أو تركه وعدم استغلاله هنا وجب على الجهات المسئولة التدخل ضد العبث بالبيئة بكل من فيها لاستمرار الحضارة الإنسانية وبالتالي السؤال المطروح هو ما مكانة الإنسان من الإمكانيات التي سُخرت له فواجب عليه أن يدرك ويعي ويستعمل عقله. رابعا: الأمن والتعاون وإنماء المجتمع المحلي تنمية مستدامة.

إقامة مجتمع متضامن يتطلب العيش بشكل متعاون في المجتمع المحلي حيث أن المفهوم الصحيح للمصلحة الشخصية يدفع إلى احترام واع للنفس وكما يقول ألكسيس دي توكفيل عندما جاب أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية لتحليل وفهم المجتمع الأمريكي هناك مساعدة بعضهم البعض والاستعداد للتضحية بجزء من وقتهم ومالهم من أجل رفاهية

فيه⁽⁶⁶⁾ لتنعكس في الأخير على إسقرار الدولة وضمان حياة أفضل للأجيال المقبلة فإستراتيجية التنمية المستدامة القابلة للاستمرار تستهدف في معناها الواسع التوافق والانسجام والتناغم بين البيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية والإدارية والسعي نحوها يتطلب:

- نظاما سياسيا يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.
 - نظاما اقتصاديا قادرا على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة.
 - نظاما اجتماعيا يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة.
 - نظاما تكنولوجيا يبحث باستمرار عن حلول جديدة.
 - نظاما دوليا يرفع الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل.
 - نظاما إداريا مرنا يملك القدرة على التصحيح الذاتي⁽⁶⁷⁾.
- إضافة إلى أن التنمية المستدامة أو ما يسمى اليوم بالتنمية البيئية لأجل الحفاظ على البيئة لتعظيم فوائدها على الأمد الطويل لا بد من الإهتمام بثلاثة عناصر هي:
- الحفاظ على تكامل بيئي.
 - السعي لتحقيق العدالة والحث على تطوير النشاط الاجتماعي⁽⁶⁸⁾.
 - السعي لتحقيق كفاية اقتصادية.

لا تتحقق التنمية، باعتبارها عملية مجتمعية وموجهة، دون وجود إدارة لها تشمل جميع قطاعات الإدارة إبتداء من الإدارة السياسية إلى الإدارة العامة إلى إدارة المشروعات في القطاعين العام والخاص⁽⁶⁹⁾. وهذه الجهود تحتاج نظام إدارة البيئة والعمل بالإصلاح الإداري والتنمية الإدارية لتحقيق التنمية⁽⁷⁰⁾. وهذا لا يتحقق إلا بنية وإخلاص وسند سياسي مبني على ثقافة يلاحق الأهداف السابقة وقيادة سياسية نوعية شرعية تملك الوسائل والأدوات تتولى إستراتيجية التنمية دستوريا.

خاتمة:

كاستنتاج لما تطرقنا إليه، يبقى مفهوم التنمية المستدامة غريباً في مجتمع غير سليم ثقافيا ونظام سياسي لا يرغب في ذلك وعليه، فإن قضايا البيئة والتنمية المستدامة وإشكالاتها قضايا عالقة وإنما التصدي لها، بالأسس التي ذكرناها سابقا، يعني التقليل من حدة التلوث والتراكم حتى لا تكون العواقب آنية

يتحرر الإنسان بالاختلاف ولا يصبح مجرد تابع مقلد عديم الفعل والإنجاز واحتقار الذات والعجز المستديم. ولا يمكن أن نتخلص من الآخر ونترك للتعاش معنى من جهة ومن جهة أخرى لم تعد الوسائل العسكرية كافية لتحقيق مزايا أمنية ملموسة ذلك أن أمن الدول يعتمد بالدرجة نفسها على الأقل على الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الإيكولوجي كما أن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لأمن الدول للخطر من خلال تفويض أنظمة الدعم الطبيعية التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية⁽⁶³⁾. حيث أن النزاعات والتوترات السياسية كلها من أجل الصراع على الموارد والسيطرة عليها فيعتبر تهديد محلي ثم إقليمي فعالمي، كما أن نشوب حرب نووية أو نزاع عسكري يؤثر تأثيرا مباشرا في مفهوم التنمية المستدامة نظرا للتوترات والنزاعات السياسية وبالتالي تولد عواقب وأثار بيئية ضارة على غرار الأسلحة التقليدية والجريومية والكيمائية وتعطل الإنتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي في أعقاب الحرب ونزوح اللاجئين⁽⁶⁴⁾. وغيرها من الإشكالات كلها سאלفة الذكر نظرا لغياب الأمن، ضف إلى ذلك أن التنمية المستدامة هي أساساً التنمية التي تتم على الصعيد المحلي انطلاقا من خصوصيات كل تجمع وبمشاركة فعالة من الأفراد الذين عليهم أن يحددوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي⁽⁶⁵⁾.

المحور الثالث: التنمية المستدامة وحماية البيئة ضرورة سياسية.

المنعطف الأمن، إن صح التعبير للمجتمع الإنساني ككل، لا بد له أن يعيد الاعتبار إلى البيئة والتفكير في الأجيال الذين هم فينا من أجل ضمان بقاءنا وبقاء أجيالنا اللاحقة وهذا يتطلب إعادة النظر باستمرار وتطوير مستمر للمفاهيم برؤيا وثقافة وصرامة ونضرب لخصوصيات كل بيئة وهذا يتطلب إدارة تنمية وإصلاح إداري شامل والنظر في مصادر أخرى بدلا من الركون إلى الربيع، كما يتطلب تمكين المواطن من القيام بدوره الرئيس في المجتمع كمنتج وهذا هو الدور الرئيس التي تقوم به التنمية باعتبارها عملية حضارية مستدامة وحقا من حقوق الإنسان وهي عملية مجتمعية واعية موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة

وقصيرة المدى، إن إدراكنا للإشكالات البيئية هو تنمية مستدامة وهو ضمان نوعية وحياء أفضل لجيلنا وللأجيال القادمة الذين هم فينا وعالم أكثر إنسانية دون إهدار للموارد المختلفة ذلك أن المبتغى هو أن لا يهدد الجيل الحاضر احتياجات الجيل القادم.

يتوجب على الجيل الحاضر أن يترك الموارد وشأنها لجيل المستقبل ليصبح التدخل الحكومي، في وضع سياسات وخطط جديدة، متممة بالشمول مع القطاعات الأخرى دون المساس بالبيئة، أيضا، يصبح ذلك ضرورة قصوى، لأن في الأخير مسألة التنمية المستدامة تعني النظر في العلاقة بين البيئة والتنمية في إطار الانسجام والتناغم لأن وجودنا مرتبط بتكيفنا مع الموارد الأخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى التنمية لا تعني التعويل على العون الخارجي من أجل سد الحاجات الأساسية وإلا كيف نفهم التفاوت المخيف والتناقض الصارخ في العالم بين الشمال والجنوب في الاقتصاد والسياسة والإدارة والاجتماع واتساع الفجوة الحياتية والمعيشية، وهو ما يبرهن أن التنمية مجرد أوهام تحت إدارة النظام الرأسمالي العالمي الناهب للموارد والملوث للبيئة فالمقصود هو الأخذ والتعلم من تجاربه وسياساته وهذا لا يتحقق إلا بنظام يتفاعل مع كل العناصر الذين يمثلهم باستمرار بالنظر عالميا والتطبيق محليا، فلا يمكن أن نبني ونصنع ونزرع بالتزييف في مجتمعات غير ناقفة ونظام سياسي لا يسمح بذلك، فما جرى ويجري في حق البيئة من أحداث وتدايعات خطيرة ليس لمصلحة أحد لا هو لمصلحة الديناميات الغربية التي تصنع التلوث الصناعي ولا لمصلحة الديناميات الخارجية عن الغرب واليتمية التي تصنع التلوث الاجتماعي فالعالم بات الآن واحدا بعد تشابك وصدام هذه الملوثات فالجميع سيخسر إن لم يعمل الجميع سويا وهذا هو درس من الدروس المستفادة من الماضي فالقصد هنا نقد التجارب السابقة والمشاركة في رصد الواقع الراهن في عمل حضاري مع بقية الأمم والدول لخدمة الحاضر للتوجه من أجل المستقبل باستشراف واستبصار.

الهوامش:

(١) الثقافة التي بدورها تنير الفهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأشار الكسيس دي توكفيل إلى أن الثقافة تؤثر على شكل السياسة أكثر مما تشكل بها فإحياء الثقافة أكثر من مجرد تصحيح سياسات الدولة عن طريق النصوص التشريعية (أنظر دون إي إيبرلي، مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الواحد والعشرون، تر: هشام عبد الله، ص54)، فالثقافة هي المدخل إلى معالجة الأزمات التنموية والحضارية على أن تفهم هنا الثقافة بمعناها الأوسع والأغنى والأكثر فاعلية وراهنية، أي بوصفها تجسد حيوية

التفكير بقدر ما تمثل منبع المعنى ومصدر القوة، أو بوصفها ترمز إلى عناوين الموجود ومصادر المشروعية بقدر ما تجسد صيرورة التحول والأزدهار في المجتمع (أنظر كتاب العالم ومآزقه للمفكر على حرب، ص183). كذلك إدراج الثقافة كمتغير رئيس ومستقل يكمن في أن الثقافة تمثل قوة وطاقة وتخلقا وروحا لا بد التخلق بها، والاستناد إليها في مواجهة أكبر وأعظم مشكلة مستعصية في الأمة وهي مشكلة التخلف بكافة صورها وأنماطها وسعيا نحو التمدن والتحضري بعيدا عن التبعية والاستلاب. أنظر كتاب المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة للكاتب زكي ميلاد، ص 8 و9)، فالثقافة هنا بدورها تستجيب لمطالبات المجتمعات الإنسانية وتنضج إلى اختلافها ومستوياتها وترسخ لأسسها وقيمه. فالمجتمع والنظام لا يستطيع أن يحفظ تماسكه وأمنه خلال التغييرات التي تلازم التنمية والتحديث الاقتصادي بدون أسس ثقافية ثابتة في دعامة أساسية لنجاعة التنمية، أظهرت إستراتيجيات التنمية التي تسقط من حسابها أهمية العوامل الثقافية أنها تكون عرضة لتوليد اللامبالاة والافتراق والشقاق الاجتماعي وضعف التماسك (أنظر كتاب التحدي أمام الجنوب من إعداد لجنة الجنوب ص98).

(١) دوريفرو (إزوالدو)، أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية، انقراض العالم الثالث، ترجمة فاطمة نصر، سطور للنشر، القاهرة، 2012، ص175.

(٢) البستاني (باسل)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 45.

(٣) البستاني (باسل)، المرجع السابق الذكر، ص48.

(٤) الحفار (سعيد محمد)، الموسوعة العربية البيئية، المجلد العاشر، مطابع الدوحة، الدوحة، 1997، ص 8835.

(٥) البستاني (باسل)، المرجع السابق الذكر، ص54.

(٦) عبد الخالق (عبد الله)، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مقال في كتاب دراسات في التنمية العربية واقع وأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص228.

(٧) الدليبي (جمال داود سلمان)، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، 2015، ص153.

(٨) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص73.

(٩) البستاني (باسل)، المرجع السابق الذكر، ص ص 66-68.

(١٠) البستاني (باسل)، المرجع السابق الذكر، ص89.

(١١) العيسوي (إبراهيم)، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، مصر، 2001 ص ص 18، 89.

(١٢) البستاني (باسل)، المرجع السابق الذكر، ص93.

(١٣) خنيش (سنوسي)، إستراتيجية نظام إدارة البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص141.

(١٤) طلبة (مصطفى كمال)، إنقاذ كوكبنا التحديات والأمال، حال البيئة في عام 1996-1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص7.

(١٥) ديفيد (بيكمان) وأخرون، التنمية والقيم، ترجمة محسن يوسف، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص55.

(١٦) ديفيد (بيكمان) وأخرون، المرجع السابق الذكر، ص56.

(١٧) طلبة (مصطفى كمال)، المرجع السابق الذكر، ص46.

(١٨) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، المرجع السابق الذكر، ص63.

(١٩) ديفيد (بيكمان) وأخرون، المرجع السابق الذكر، ص52.

(44) Deepa Narayan, ed, **Empowerment and Poverty Reduction**, **A Sourcebook**, World BANK, Washington, 2002, p, 14.

(45) فريدمان (جون) ، **التمكين: سياسة التنمية البديلة**، ترجمة ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2003، ص 119، 126.

(46) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**، **الثروة الحقيقية للأمم**، مسارات إلى التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين للولايات المتحدة الأمريكية 2010، ص 66، 67.

(47) العيسوي (إبراهيم)، **المرجع السابق الذكر**، ص 26.

(48) العيسوي (إبراهيم)، **المرجع السابق الذكر**، ص 27.

(49) دون إي (إيرلي)، **بناء مجتمع مدني من المواطنين**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 44.

(50) خليل (عماد الدين)، **مدخل إلى الحضارة الإنسانية**، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2005، ص 39، 40.

(51) العوضي (رفعت السيد)، **عالم الإسلام بلا فقر**، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الدوحة، 2000، ص 97.

(52) صيام (عماد)، **المواطنة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 3.

(53) شعيب (قاسم)، **تحرير العقل الإسلامي**، المركز الثقافي العربي ، المغرب، 2007، ص 7.

(54) شعيب (قاسم)، **المرجع السابق الذكر**، ص 166.

(55) شريعتي (علي)، **الإنسان والإسلام**، ترجمة عباس الترجمان، دار الأمل للثقافة والعلوم، بيروت، 2007، ص 25.

(56) دون إي (إيرلي)، **المرجع السابق الذكر**، ص 28.

(57) دون إي (إيرلي)، **المرجع السابق الذكر**، ص 154.

(58) دون إي (إيرلي)، **المرجع السابق الذكر**، ص 156.

(59) ديفيد (بيكمان) وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 45.

(60) دون إي (إيرلي)، **المرجع السابق الذكر**، ص 26.

(61) دون إي (إيرلي)، **المرجع السابق الذكر**، ص 45.

(62) شعيب (قاسم)، **المرجع السابق الذكر**، ص 5.

(63) طلبة (مصطفى كمال)، **المرجع السابق الذكر**، ص 247.

(64) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 361.

(65) عبد الخالق (عبد الله)، **المرجع السابق الذكر**، ص 227، 228.

(66) على خليفة الكواري، **تنمية للضياء أم ضياء لفرص التنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 261.

(67) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 93.

(68) الحفار (سعيد محمد)، **الموسوعة العربية البيئية**، المجلد الأول، مطابع الدوحة، الدوحة، 1997، ص 47.

(69) عبد الرحمان (أسامة)، **تنمية التخلف وإدارة التنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 239.

(70) الكواري (على خليفة)، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 63.

(20) سن (أمارتيا)، **التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجبل والمرض والفقر**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص 29.

(21) طلبة (مصطفى كمال)، **المرجع السابق الذكر**، ص 7.

(22) طلبة (مصطفى كمال)، **المرجع السابق الذكر**، ص 255.

(23) لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب**، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 186.

(24) طلبة (مصطفى كمال)، **المرجع السابق الذكر**، ص 276، 275.

(25) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 16.

(26) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **المرجع السابق الذكر**، ص 66.

(27) رولز (جون)، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص 13.

(28) رولز (جون)، **المرجع السابق الذكر**، ص 15.

(29) رولز (جون)، **المرجع السابق الذكر**، ص 99.

(30) رولز (جون)، **المرجع السابق الذكر**، ص 27.

(31) الدليبي (جمال داود سلمان)، **المرجع السابق الذكر**، ص 152.

(32) الميناوي (أحمد)، **جمهورية أفلاطون، المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2010، ص 9.

(33) رولز (جون)، **المرجع السابق الذكر**، ص 147.

(34) رولز (جون)، **المرجع السابق الذكر**، ص 285.

(35) الميناوي (أحمد)، **المرجع السابق الذكر**، ص 37.

(*) لتوضيح الفكرة أرجع لجون رولز في كتابه، **العدالة كإنصاف إعادة صياغة**، في تعريف المساواة واللامساواة السياسية لضبط الحالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى اللامساواة أحيانا تكون ظالمة وسينة، كذلك هناك مفكرين أمثال جيمس ميدي و رونالد دقوركن و

توماس ناجل وتوماس سكاتلون فلقد عرفو بدحضهم لمنطق المساواة وعبرو عن شكهم في الأهمية المركزية للعدالة التوزيعية.

(36) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 4.

(37) رولز (جون)، **المرجع السابق الذكر**، ص 162، 161.

(38) ماير (توماس) و فور هولت (أودو)، **المجتمع المدني والعدالة**، ترجمة راندا النشار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010، ص 73.

(39) رولز (جون)، **المرجع السابق الذكر**، ص 240.

(**) يعرف روبرت دي بنتام، رأس المال الاجتماعي بأنه القدرة العامة لدى أعضاء المجتمع واستعدادهم للتعاون والمصدر الأساسي لرأس المال الاجتماعي هو فلسفة الثقة وانتشار ثقافة الثقة في المجتمع ويعتبره من أعظم القيم التي لا تقدر بثمن فالاستعداد للتعاون لا يكون دائما باهظ التكاليف أو مرتبطا ببذل جهد كبير، أو مرهونا بموقف معين، وإرساء هذه الثقة عملية طويلة الأمد تقوم على تجارب الحياة اليومية كما أنها بحاجة إلى التحديث الدائم والتسيخ، وهذا موجود بشكل أكثر من رائع في الدول الإسكندنافية حيث هناك مؤسسات خيرية وحكومية تقدم أداء جيد مبني على ثقافة الثقة يساهم برفع مستوى المجتمعات، (لتوضيح أكثر أنظر ماير

(توماس) وفور هولت (أودو)، **المجتمع المدني والعدالة**، ص 76).

(40) سن (أمارتيا)، **المرجع السابق الذكر**، ص 397.

(41) باسل البستاني، **المرجع السابق الذكر**، ص 68.

(42) سن (أمارتيا)، **المرجع السابق الذكر**، ص 363.

(43) البستاني (باسل)، **المرجع السابق الذكر**، ص 46.